

Distr.: General  
18 August 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند 5 من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسالتان متطابقتان مؤرختان 17 آب/أغسطس 2022 موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في أعقاب العدوان العسكري السافر الذي شنته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد أكثر من مليوني فلسطيني تحاصرهم في قطاع غزة، وفي غياب أي تدابير للمساءلة عن جرائمها، ها هي تستمر في غاراتها واعتداءاتها العسكرية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مزيد من الفلسطينيين، ومن بينهم أطفال، وها هي تزيد من تهريب وترويع السكان الذين يواجهون احتلالها الاستعماري ونظامها للفصل العنصري غير القانونيين.

وفي 9 آب/أغسطس، بعد يوم واحد فقط من انعقاد جلسة لمجلس الأمن بشأن الهجوم الإسرائيلي على غزة، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارة عسكرية على مدينة نابلس. واغتال الجنود الإسرائيليون ثلاثة فلسطينيين، من بينهم طفل، في هجوم الفجر العنيف - إبراهيم النابلسي، 19 عاما، وحسين جمال طه، 16 عاما، وإسلام صبح، 32 عاما - وأصيب 60 فلسطينيا آخرين، منهم أربعة في حالة حرجة. وفي 9 آب/أغسطس أيضا، أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار في الخليل على صبي فلسطيني، هو مؤمن ياسين جابر، 17 عاما، فقتلته بطلقة متفجرة اخترقت قلبه. وأصيب شابان آخران بجروح في الهجوم الذي شنته قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وفي 12 آب/أغسطس، توفي شاب فلسطيني آخر، هو أنس خالد إنشاشي، 22 عاما، متأثرا بجروح أصيب بها خلال الغارات الجوية الإسرائيلية على خان يونس في غزة. وبمقتله ارتفع العدد الإجمالي لضحايا هذا العدوان الهجمي إلى 49 قتيلًا فلسطينيًا، من بينهم 17 طفلاً و 4 نساء، و 360 جريحاً كثير منهم مصاب بجروح خطيرة وما زال في المستشفيات في غزة، حيث يعاني النظام الصحي استنزافاً شديداً



بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني المستمر منذ 15 عاما، والذي عرّض جميع السكان للحرمان وتسبب في تهالك البنية التحتية المدنية.

وفي 15 آب/أغسطس، اغتيل شاب فلسطيني، هو محمد إبراهيم شحام، 21 عاما، بدم بارد أمام عائلته. ففي غارة على حي كفر عقب شمال القدس الشرقية المحتلة، هاجمت قوات الاحتلال الإسرائيلية منزل آل شحام، حيث فجّرت الباب الأمامي وأطلقت النار على محمد في رأسه. ولدى صراخ الوالد من صدمة قتل ابنه، أعلن أحد الجنود أنهم دخلوا "المنزل الخاطئ" وأطلقوا النار خطأ، وما هذا سوى تجلّ آخر لسياسة إطلاق النار بقصد القتل التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين. ثم اقتيدت الأسرة من منزلها واحتُجزت مقيّدة في شقة أحد الجيران. وتُرك محمد على الأرض ينزف لمدة 40 دقيقة ثم استولت قوات الاحتلال الإسرائيلية على جثته ونقلتها. ومحمد، الحاصل على دبلوم فنيّ في مجال التكييف والتبريد، كان يساعد في إعالة أسرته وأشقائه الخمسة ومن بينهم ثلاثة مكفوفون، فأصبحت الأسرة بوفاته محطمة ومععدة.

كما أن إسرائيل، الممعنة في تكثيف قمعها البالغ الأذى للسكان المدنيين بلا هوادة، ما زالت تحتجز الفلسطينيين وتسجنهم. وهناك أكثر من 4 550 فلسطينيا رهن الاحتجاز في الوقت الحاضر. وفي تموز/يوليه وحده، اعتقلت إسرائيل 375 فلسطينيا، من بينهم 28 طفلا وامرأتان، وأصدرت 191 أمر احتجاز إداري، منها 126 تجديدا لاحتجازات إدارية مستمرة دون تهمة أو محاكمة، بما في ذلك احتجاز شاب ذي إعاقة ذهنية، هو أحمد منصور، 20 عاما، الذي تحتجزه إسرائيل منذ أن كان في الثالثة عشرة على الرغم من حالته العقلية والصحية الحرجة. ومن بين المعتقلين أيضا خليل عواودة، 40 عاما، المضرب عن الطعام منذ 154 يوما احتجاجا على احتجازه إداريا من قبل إسرائيل دون تهمة أو محاكمة. وثمة خطر شديد على حياة خليل مع استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في احتجازها له بهذا الشكل القاسي غير القانوني.

ويأتي العدد الأكبر للمعتقلين من القدس الشرقية المحتلة - 128 فلسطينيا في شهر تموز/يوليه وحده. ومن بين هؤلاء المحافظ الفلسطيني للقدس، عدنان غيث، الذي تعرّض مرارا وتكرارا للمضايقة والترهيب، واعتقلته إسرائيل 35 مرة على الأقل.

وهناك مقدسي آخر اعتقلته إسرائيل مرارا وتكرارا دون تهمة أو محاكمة، وهو المواطن الفلسطيني - الفرنسي صلاح حموري، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان. وفيما يلي بعض الاقتباسات من رسالة كتبها صلاح من سجن عوفر في تموز/يوليه قبل نقله إلى "العزل الجماعي" في سجن هداريم. فقد دوّن صلاح بعض الأفكار حول ما يمارسه هذا الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري من وحشية مطلقة وقسوة مستشرية وتحكّم خانق، فكتب في ما كتب:

هذا الاحتلال لا يرانا أو يعاملنا كبشر لهم الحق في العيش كما يعيش البشر الأحرار. بل إنه يفعل كل ما في وسعه لخنق ما نعيشه، نحن الفلسطينيين، من شِبهِ حياة خارج أسوار السجن. فنجد أن علينا انتزاع لحظات خاطفة من الحياة والبهجة بين احتجاز وآخر، لنعود بطريقة ما ونتوجّس من ومضات الفرح والاستقرار القصيرة في حياتنا. نخاف الصدمة التالية التي ستلحق بنا ... إن أبعث شيء عندي هو حالة الانتظار، تلك الحالة التي تنتضّم عندما يكون المرء في السجن ... فإذا كنت أبعثُ حالة الانتظار بهذا القدر - وأنا لا أبعد سوى بضعة كيلومترات عن وطني، عن حريتي، عن القدس مدينتي - إذن كيف سيكون شكل الانتظار لو قبلت النفي من موطني؟

هذا الواقع الأليم واللاإنساني يعيشه كل يوم ملايين الفلسطينيين الذين تُدمر حياتهم بسبب عدوان إسرائيل المتعنت وبسبب سياساتها وممارساتها غير القانونية التي تفرض من خلالها احتلالها غير القانوني، بما في ذلك ما تقوم به من استعمار خبيث لأرضنا وتطهير عرقي لشعبنا.

وفي هذا الصدد، يجب أن نوجه الانتباه مرة أخرى إلى حملة الترحيل القسري المستمرة التي تشنها إسرائيل في أجزاء استراتيجية من الأرض الفلسطينية المحتلة، في محاولة ليس فقط لترسيخ احتلالها الاستعماري غير القانوني، بل وللمضي بمخططاتها للضمّ غير القانوني. ولا يزال أهالي منطقة مسافر يطا، جنوب الخليل، يتعرضون للتهديد مع مضيّ إسرائيل قداما باتخاذ تدابير لتهجير السكان قسرا من المنطقة لإخلاتها وإقامة منطقة تدريب عسكري لجيش الاحتلال. وقد أبرز كل من مجتمعي المساعدة الإنسانية والدفاع عن حقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي في فلسطين قسوة هذا العدوان السافر ضد هؤلاء السكان الضعفاء البالغ عددهم 1 200 من الأطفال والنساء والرجال، وقسوة ما جرى من تدمير لسبل عيشهم الرعوية، ولكن بلا جدوى، حيث لا يزال مجلس الأمن وغيره من الهيئات يتجاهل محتتمهم، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، التي تتحمل مسؤولية محدّدة عن ضمان المساءلة عن هذا النوع من الجرائم ووقفه.

وبالمثل، قامت السلطة القائمة بالاحتلال، في 10 آب/أغسطس، بإلغاء الأمر الصادر بوقف هدم مدرسة عين سامية، التي تتعرض لهجمات متكرّرة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين بهدف إجبار الأهالي على النزوح من الأرض. وهذه المدرسة الممولة من الجهات المانحة تخدم 17 طفلا لا يستطيعون لولاها الحصول على التعليم. وخلال الجزء المنصرم من عام 2022، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بهدم أو إجبار الفلسطينيين على هدم 491 مبنى، بما في ذلك 81 مبنى ممولا من الجهات المانحة، مما أفضى إلى تهجير 626 شخصا، من بينهم 302 من الأطفال، في مختلف أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، متعمّدة بذلك تعميق حالة الضعف والعوز التي يعيشها المدنيون الفلسطينيون.

وعلى ضوء هذه الجرائم المستمرة التي تزداد سوءا، لا بد لنا من التأكيد مجدّدا على أن غياب المساءلة يعزّز إفلات إسرائيل من العقاب، بل ويجزئ مسؤوليها السياسيين والعسكريين وعصابات وميليشيات مستوطنيها على مواصلة اعتداءاتهم وقمعهم للشعب الفلسطيني. وما يحدث هو محاولات صارخة ليس فقط لترسيخ سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية، بل ولتقليص الوجود الفلسطيني عليها والانتقاص من قدرة دولتنا على البقاء في الوقت ذاته، وهذا من أساليب الاستعمار والفصل العنصري التي لا تخفى على أحد.

وتشكّل هذه الأعمال انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان وخروقات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وخلاصة القول إنها جرائم حرب. ومن الملحّ للغاية أن يتحرك المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، لتحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن جميع هذه الانتهاكات والخروقات وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني إلى أن يتم وضع حد لهذا الظلم التاريخي ويتحرّر هذا الشعب فيمارس حقّه في تقرير المصير والاستقلال في دولته الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشرقية، وتتحقق العدالة إزاء المحنة التي يكابد ويلاتها شعبنا، بمن في ذلك لاجئوننا، منذ أمد بعيد جدّا.

وتأتي هذه الرسالة عطا على الرسائل السابقة البالغ عددها 762 رسالة، والتي وجّهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين.

وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 8 آب/أغسطس 2022 (A/ES-10/907-S/2022/603)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم